أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

البنك المركزي يعتزم إصدار عملة فئة ٥٠ ألف دينار

مصادر برلمانية تؤكد الحاجة إلى تشريعات نافذة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

يعتزم البنك المركزي العراقي إصدار عملة نقدية جديدة فئة ٥٠ ألف دينار وعملات معدنية صغيرة بالللغتين العربية والكردية لمعالجة السيولة النقدية في البلد ، فيما أكدت مصادر برلمانية إن تغيير العملة او حذف الاصفار يحتاج إلى قانون مقر من قبل مجلس النواب .

وقال الدكتور مظهر محمد صالح نائب محافظ البنك المركزي العراقي لوكالة كردستان للانباء(اكانيوز): إن النية تتجه لإصدار عملة جديدة كبيرة فئة (٥٠) ألف دينار عراقي بسبب عدم وجود عملات نقدية كبيرة في البلاد".

وأضاف صالح أن اكبر عملة في البلاد حاليا هي (٢٥) الف دينار عراقي والقوة الشرائية لها لا تتجاوز ٢٣ دولاراً ".

وتابع صالح أن البنك المركزي العراقي يعمل أيضا على إصدار عملات معدنية صغيرة لعدم وجود هذه الفئات التي تسهل عملية التعامل والشراء بين المواطن والأسواق العراقية التي تحتاج للعودة إلى العملات النقدية المعدنية الصغيرة التي كان يتعامل بها البنك المركزي".

وأوضح صالح أن العملات الجديدة ستكون باللغة الكردية بالإضافة إلى العربية ورموز تعبر عن حضارة العراق وتنوع أطيافه وحضارته بما فيها الحضارة الكردية ".

وأكد صالح أن البلد بحاجة إلى دعم اقتصاده وعملته من خلال إصدار عملات كبيرة أسوة بالعملات الأجنبية التي من بينها فئة ١٠٠ دولار ".

وبين صالح أن التعاملات النقدية في السوق المحلية تحتاج إلى تمويل كاش (نقدي) كبير، وبالتالي صعوبة نقل الأموال على شكل أكياس في حال التعاملات الكبيرة".

ونبه إلى أن المصارف العراقية لا تتقبل الودائع أحيانا بسبب مشاكل العدد والحساب لهذا الكميات الكبيرة من الأموال ".

وقال صالح في وقت سابق : كان العراق يسعى إلى اختزال الكتلة النقدية (الكاش) من ٢٥ تريليون دينار إلى ١٥ مليار دينار "، مشيرا إلى أن " البنك المركزي يعمل على إصلاح نظام المدفوعات في العراق وسياسة السلطة النقدية ".

وأشار صالح إلى أن ذلك سيتم قريبا من خلال إصدار عملة جديدة وإلغاء ثلاثة أصفار من العملة الجديدة ".

وأكد صالح أن هذا الإجراء جزء مهم من عملية إصلاح إدارة العملة وسيسهل نظام المدفوعات والقضاء على مخلفات التضخم السابق من خلال التعامل بكتلة نقدية قوية وسهلة "، مشيراً إلى انه " بدلا من أن نتعامل بكمية كبيرة من النقود لشراء كمية قليلة من السلع فإننا سنتعامل بكمية قليلة من النقود لشراء كمية كبيرة من السلع ".

في غضون ذلك، قال عضو مجلس النواب النائب عبد الحسين الياسري: إن تغيير العملة أو حذف الاصفار يحتاج الى قانون مقر من مجلس النواب خاصة في ظل إعلان البنك المركزي العراقي،وإن عام ٢٠١٣ سيكون مناسباً لحذف الاصفار.

وأضاف الياسري لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) أن البنك المركزي وضع عام ٢٠١٣ لتنفيذ خطته الخاصة بحذف الاصفار من العملة من اجل عدم الإضرار بالاقتصاد العراقي والمواطنين في حال تنفيذه خلال الفترة الحالية ونتمنى ان يفي البنك بالتزاماته بصورة تخدم المتعاملين وعدم الإضرار بهم .

وأوضح الياسري أن خطة البنك تعتمد على طرح العملة الجديدة المحذوفة الاصفار مع العملة الموجودة حالياً، وشيئاً فشيئاً يتم التعامل مع العملة الجديدة دون أن تسبب أي أضرار للاقتصاد او للمواطنين وستكلف هذه العملية ١٥٠ مليون دولار .

وتباينت آراء عدد من متابعي الشأن الاقتصادي حول التأثير الايجابي او السلبي لحذف ٣ أصفار من العملة الحالية مابين ايجابيتها للتقليل من حالة التضخم المالي ومابين سلبيتها على المورد المعيشي للمواطن .

كردستان يشهد أعلى نسبة للاستثمار عام ٢٠١٠

□ أربيل/ وكالات

بينت إحصائية نشرتها هيئة الاستثمار في إقليم كردستان أن نسبة الاستثمار في الإقليم سجلت أعلى مستوياتها في عام ٢٠١٠، اذ بلغت ما يقارب ٤ مليارات و٨٤٣ مليون دينار و٥٢٢ الف دولار أميركي، مبينة أن الشركات المحلية كانت صاحبة أعلى نسب الاستثمارات في الإقليم.

وجاء في الإحصائية بحسب وكالة كردستان للانباء(أكانيوز) : منذ الأول من آب عام ٢٠٠٦ ولغاية تشرين الثاني ٢٠١١، سجلت الاستثمارات في إقليم كردستان أعلى مستوياتها عام ٢٠١٠، اذ بلغ حجم استثمارات الشركات المحلية ٣ مليارات و٩٦٦ مليوناً و٨٧٩ الف دولار.

وأضافت الإحصائية انه "في عام ٢٠٠٦ كان مبلغ الاستثمارات ٤٣٤ مليوناً و٣٠٨ آلاف دولار ، وفي عام ٢٠٠٧ بلغ ٣ مليارات و٩٦٦ مليوناً و٨٧٩ ألف دولار، وفي عام ٢٠٠٨ سجل حجم الاستثمار مبلغ مليار و٨١٤ مليوناً و٢٥٦ الف دولار.

وأشارت إلى انه "في عام ٢٠٠٩ بلغ حجم الاستثمار ٣ مليارات و٩٦٣ مليوناً و٣٦٣ الف دولار، وفي عام ٢٠١٠ كان حجم الاستثمار ٤ مليارات و٨٤٣ مليوناً و٥٢٢ الف دولار أميركي، وفي عام ٢٠١١ سجلت الاستثمارات مبلغ مليار و٢٣٢ مليوناً و٥٥ الف دولار .

وأضافت الاحصائية "في محافظات إقليم كردستان الثلاث، سجلت الاستثمارات منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن ١٦ ملياراً و٢٥٨ مليوناً و٣٧٩ ألف دولار .

وأشارت إلى ان اقل نسبة للاستثمار في إقليم كردستان كان في عام ٢٠٠٦، وبلغ حجمها ٤٣٤ مليوناً و٣٠٨ آلاف دولار، وتمت تلك الاستثمارات من قبل الشركات المحلية فقط".

وتابعت الإحصائية أن "مجمل نسب الاستثمارات منذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن كانت في القطاعات كما يأتي: التجارة ملياران و٣٥٧ مليوناً و٣٢ ألف دولار، والصحة ٣١ مليوناً و٤٦٧ الفاً، والصناعة ٣ مليارات و٦٨ مليوناً و١٧ ألف دولار، والسياحة مليار و٣٧٥ مليوناً و٢٣ ألف دولار، والزراعة ٢٧ مليوناً و٩٢ ألف دولار، والإسكان ٧ مليارات و٤٠٥ ملايين و٣٥ ألف دولار، والرياضة ٦٢ ألف دولار".

وبحسب الإحصائية، يبلغ عدد الشركات العاملة في محافظات الإقليم الثلاث ٣٤٥ شركة، بينها ٣٠٢ شركة محلية و٢٠ شركة مشتركة، و٢٣ شركة أجنبية.

توقعات وصول العراق الى صدارة الدول المصدرة للنفط

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال الخبير النفطي حليم كاظم إن العراق سينافس الدول العظمى للنفط ويكون المنتج الثاني في العالم بعد السعودية في حال قدرته على إنتاج أكثر من (٦) ملايين برميل نفط يومياً.

وأضاف كاظم بحسب (للوكالة الاخبارية للانباء) : في ضوء الخطط التي وضعتها وزارة النفط والعقود التي أبرمتها مع شركات عالمية معترف بها دولياً ومتخصصة لإنتاج وتطوير الحقول النفطية، فإن العراق سيلعب دوراً اساسياً في الأسواق العالمية للنفط من خلال استجابته للطلب العالمي للنفط.

وأكد الخبير النفطي حمزة الجواهري في وقت سابق أن العراق قادر على إنتاج أكثر من (١٣) مليون برميل يومياً، كون الشركات التي تقوم بعملية استخراج النفط رصينة ومعروفة وتعتبر من الشركات الرائدة لتطوير صناعة النفط في العالم.

وأشار الجواهري إلى أن العراق غير قادر على تصدير هذه الكمية الكبيرة إلى الخارج لأن النفط يتماشى مع متطلبات حاجة السوق العالمية للنفط وإضافة الى ان العراق مقيد بالحصة المقررة له من قبل (الأوبك) لتصدير النفط إلى الخارج.

ويذكر أن تقرير صندوق النقد الدولي بشأن النفط والغاز أشار إلى ما يمتلكه العراق من النفط بلغ (١٤٣)مليار برميل كاحتياطي، كما تم تحديد (٢٠٠)مليون برميل غيرها، من الممكن استخراجها، وسيتصدر العراق الدول النفط العظمى القادرة على التأثير في الأسواق العالمية.

في غضون ذلك، نفت شركة تسويق النفط سومو وجود أية مشاكل مالية لها مع الجانب التركي، لأنها سددت ما بذمتها من مبالغ نظير تصدير النفط العراقي عبر أراضيها وفق اتفاق مشترك، مؤكدة أن المشكلة التي أثيرت حول هبوط الطائرات العراقية في تركيا وبالعكس مصدرها سلطتا طيران البلدين.

وقال مدير عام شركة تسويق النفط العراقية فلاح العامري لـ" السومرية نيوز"، إن "شركة تسويق النفط العراقية سومو ليست لديها مشاكل مالية مع الجانب التركي، وان كانت هناك مشا كل فأنها تحل وفق الاتفاقات المشركة بين الجانبين"، مبيناً أن "سومو دفعت منذ فترة المبالغ المالية التي تترتب على تصدير النفط العراقي عبر الأراضي التركية عبر ميناء جيهان التركي".

وأضاف العامري أن "سومو ليست طرفاً في المشكلة التي أثيرت حول عدم دفع سومو مستحقات لتركيا، بل أن المشكلة هي بين سلطتي الطيران المدني بالبلدين، وتحاول تركيا رمي تلك المشاكل على سومو"، داعياً الجانب التركي لـ"حجز ما يصدر من النفط العراقي عبر أراضيها إذا كانت الشركة مدينة لها بأموال".

وكانت وزارة النقل أعلنت في وقت سابق عن قرارها بمنع الطائرات التركية من الهبوط في المطارات العراقية اعتبارا من الـ٢٠ من هذا الشهر، مؤكدة أن هذا القرار لا رجعة فيه ومرهون لحين السماح للطائرات العراقية بالهبوط في المطارات التركية.

ووقع العراق، مطلع أيار الماضي، مذكرة تفاهم مع تركيا لتعزيز التعاون وتطوير الإطار التنظيمي للخدمات الجوية بين البلدين.

واستقبل وزير النقل هادي العامري، في الـ٢٦ من تموز الماضي، ممثل الشركة التركية المتخصصة بالنقل الجوي، حيث تم بحث سبل تفعيل التعاون المشترك بين العراق وتركيا في مجال النقل الجوي وتقديم العروض لتجهيز العراق ونقل كوادره الفنية إلى تركيا للإفادة من الخبرات التقنية والإدارية المهنية هناك.

ويرتبط العراق بعلاقات تجارية واقتصادية وسياسية مع تركيا، ويقدر حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين بنحو ٧ بلايين دولار .

توقعات بانتعاش الاستثمار في قطاعات العقارات والنفط والسياحة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعرب العضو في اللجنة الاقتصادية البرلمانية عامر الفايز عن تفاؤله بمستقبل العملية الاستثمارية في العراق رغم جملة المصاعب التي تمر بها البلاد.

وقال الفايز لـ (للوكالة الإخبارية للأنباء) : إن قطاعات الاستثمار العقاري والنفط والسياحة ستشهد تطوراً ملفتاً، خلال الفترة القادمة ، داعياً المستثمرين في العراق ودول العالم الأخرى إلى الاستثمار في البلاد كون الأرباح ستكون مضمونة.

وأشار إلى أن الحكومة في الوقت الحاضر تحاول وضع تسهيلات كبيرة أمام المستثمرين الأجانب في أطار خطتها لإنعاش عدد من القطاعات.

وبين الفايز أن الحكومة تبذل المزيد من أجل جذب المستثمرين الأجانب الى العراق من خلال تقليص عدد من الإجراءات بهذا الجانب.

هذا وتسعى الحكومة لتعديل قانون الاستثمار فضلاً عن منح تسهيلات للمستثمرين لزيادة العملية الاستثمارية في العراق، وتخليص المستثمر من الروتين الإداري الحكومي .

جنرال الكترك تسعى للاستثمار في البلد

□ بغداد/ وكالات

أكد نائب رئيس الوزراء صالح المطلك أن المؤتمر الذي جمع الهيئة الوطنية للاستثمار وشركة جنرال الكترك الأميركية يمثل رسالة مشجعة لجميع المستثمرين في العالم للدخول إلى العراق، مشيراً إلى أنه سيضع العلاقات الاقتصادية ما بين العراق وأميركا على المسار الصحيح.

وقال المطلك لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن هذا المؤتمر يعد رسالة تشجيعية للمستثمرين كافة في العالم من أجل الدخول إلى البيئة العراقية، لأن الفرص المتاحة في العراق كلها حقيقية، مؤكداً حضور شركة جنرال الكترك الأميركية في بغداد يمثل رسالة بالغة الأهمية للمستثمرين في العالم نتيجة ما يمتلكه العراق من فرص استثمارية كبيرة لجميع المستثمرين في العالم.

وأضاف المطلك: إن المؤتمر سيضع العلاقات الاقتصادية ما بين العراق وأميركا على مسارها الصحيح، مبيناً أن البلد يواجه في الوقت الحالي مهمة تفعيل جميع قطاعاته الاقتصادية والصناعية والزراعية وغيرها وبحضور هذه الشركات سيتم تفعيل واستثمار جميع هذه القطاعات.

هيئة استثمار بغداد تضع خطة ستراتيجية لحل أزمة السكن

بغداد/ المدى

اعلنت هيئة استثمار بغداد عن خطة ستراتيجية قصيرة المدى لإنشاء مجمعات سكنية عمودية البناء من أجل حل أزمة السكن في العاصمة. وقال رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي في تصريح صحفي امس الإثنين: تم وضع خطة ستراتيجية قصيرة المدى لإنشاء مجمعات سكنية عمودية البناء كون المساحات المتاحة في العاصمة محدودة ونسبة السكان عالية وكذلك من اجل توفير الخدمات والبنى التحتية بشكل سريع في سبيل حل أزمة السكن في بغداد.

وبين الزاملي: تم تسليم (٧) قطع اراضي بمساحات متباينة وبمناطق مختلفة من العاصمة الى شركات متخصصة لإنشاء بحدود (٢٦)الف وحدة سكنية موزعة بجميع اتجاهات العاصمة كمناطق أبوغريب والصابيات والمحمودية والحسينية وحي الوحدة. وأضاف الزاملي: التعاقد تم مع شركات اجنبية من مختلف الجنسيات منها شركات مشتركة عراقية اجنبية وكذلك فرنسية وكورية وصينية وأماراتية، منوها: أغلب الشركات التي تعاقدت معها الهيئة تركية الجنسية.

وتابع: "لدينا خطة لإنشاء مجمعات سكنية بمنطقتي التاجي واللطيفية بحدود أكثر من (٥٠) الف وحدة سكنية لكل منطقة ومن المؤمل أكتمال الأجراءات القانونية المتعلقة بها".

وأشار رئيس هيئة استثمار بغداد الى: أن هناك خطة تصل الى عام (٢٠٢٠) لبناء جامعات عراقية على اطراف العاصمة بغداد في سبيل فك تزاحم الجامعات العراقية في مركز العاصمة.

وكان قد بدأت الهيئة الوطنية العامة للاستثمار العمل بمشروع بناء نصف مليون وحدة سكنية واستدراج عروض كبيرة من الشركات الاستثمارية و التعاقد معها لغرض حل أزمة السكن في العراق. وقال وكيل وزير الإعمار والإسكان فالح العامري في تصريح سابق (للوكالة الاخبارية للانباء): أن الهيئة الوطنية للاستثمار بدأت العمل بمشروع إنشاء نصف مليون وحدة سكنية وتم استدراج عروض كبيرة من شركات عالمية والتعاقد معها، حيث تضمن المشروع بناء نصف مليون وحدة سكنية موزعة على شكل (١٠٠)الف وحدة سكنية في منطقة بسماي و(١٠٠) الف أخرى في مناطق التاجي والمشاهدة والنواحي القريبة منها، أمّا الوحدات المتبقية والتي هي (٣٠٠)الف وحدة ستوزع على بقية المحافظات حسب الكتل السكانية.